

Distr.: General  
21 December 2012  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا في شهر آب/أغسطس ٢٠١٢ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في المجلس.

وأرجو شاكراً تكميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن

(توقيع) جيرار آرو



الرجاء إعادة استعمال الورق

100113 090113 12-66198 (A)



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

### تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة فرنسا (آب/أغسطس ٢٠١٢)

#### مقدمة

خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، وتحت رئاسة السفير جيرار آرو، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات رسمية، جلستان خاصتان وست جلسات مفتوحة. وعقد المجلس أيضا ١٣ مشاورة أجراها بكامل هيئته، واعتمد قرارا واحدا وبيانا رئاسيا واحدا، وأصدر سبعة بيانات صحفية.

#### جلسة الإحاطة الإعلامية مع إدارة الشؤون السياسية

عقد مجلس الأمن في ٧ آب/أغسطس مشاورات للاستماع إلى إحاطة غير رسمية في شكل "استطلاع للآفاق" قدمها جيفري فيلتمان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وكان الغرض منها الممثل في أن تقدم إدارة الشؤون السياسية استعراضا للتحديات السياسية الماثلة على المدى المتوسط، والتي ترى هذه الإدارة ضرورة رصدها بعناية. وقد اختارت الإدارة أن تركز على الصومال ومخيم أشرف في العراق. وكان الهدف من هذه العملية يتمثل في الذهاب إلى أبعد من إدارة الأزمة الفورية واستطلاع الآفاق من منظور متوسط المدى.

ففي ما يتعلق بالصومال، رأت الأمانة العامة أنه حالما تصبح للبلد مؤسسات جديدة، فسيتعين النظر على نحو مشترك في سبل تحديد إطار عمل لما بعد المرحلة الانتقالية. وستتيح الجلسة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في ٢٦ أيلول/سبتمبر على هامش جلسات الجمعية العامة بدعوة من الأمين العام الفرصة للحوار مع السلطات الجديدة بشأن أولويات المساعدة الدولية إلى الشعب الصومالي. وقد أعلنت الأمانة العامة أنها ستجري بحلول نهاية السنة مراجعة استراتيجية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل تكييف وجود الأمم المتحدة بما يتفق مع الحالة المستجدة. واتفق أعضاء مجلس الأمن على ضرورة إصدار بيان صحفي يؤكدون فيه ضرورة الاحتفاظ بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس موعدا نهائيا لاستكمال المرحلة الانتقالية في الصومال.

وفيما يتعلق بالحالة في مخيم أشرف، أعلن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن المرحلة السادسة لنقل المقيمين هناك إلى مخيم ليبرتي لا تزال متوقفة رغم أن حكومة العراق

ما فتئت تدعو منذ ٢٥ تموز/يوليه إلى نقلهم الفوري إلى ذلك المخيم. وأشار إلى أن مخيم ليرتي هو حل مؤقت فقط، ريثما يتم إعادة توطينهم الدائم. ودعا الدول الأعضاء إلى تسهيل إعادة توطينهم لمساعدة العراق على حل هذه المشكلة. وأكد جميع أعضاء المجلس التزامهم بالتوصل إلى حل سلمي من شأنه أن يحترم على حد سواء السيادة العراقية والالتزامات الإنسانية المنبثقة عن القانون الدولي. وأشار بعضهم إلى أنهم على استعداد للنظر في إيواء بعض من المقيمين السابقين في المخيم بعد أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستعراض ملفاتهم وتقديمها.

## أفريقيا

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن الأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (SC/10736). وأدان النص حركة ٢٣ آذار/مارس، ودعا إلى مواصلة الحوار بين الرئيس كاييلا، والرئيس كاغامي بغية إيجاد حل سياسي دائم، وأدان جميع أشكال الدعم الخارجي للحركة، بما في ذلك الدعم المقدم إليها من البلدان الأجنبية. وأكد البيان تأييد مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللجهود التي تبذلها من أجل حماية المدنيين هناك، رغم أن الحكومة الكونغولية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حمايتهم.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن الحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي تلك الجلسة، قدمت فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، تقريراً عن الزيارة التي قامت بها إلى المنطقة قبل فترة قصيرة. فأوضحت أنه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، فرّ من شمال كيفو ٢٨٣ ٠٠٠ شخص هرباً من أعمال العنف التي ارتكبتها حركة ٢٣ آذار/مارس هناك. وأكدت القلق الذي يساورها إزاء هذه الأعمال التي ترتكبها تلك الحركة. وأحاطت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية أيضاً أعضاء مجلس الأمن علماً بفحوى الاجتماعات التي عقدتها مع رئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسؤولين آخرين من الحكومة الكونغولية، ومع رئيس الوزراء الرواندي ومسؤولين آخرين في الحكومة الرواندية.

وفي ٢٩ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن حوارين تفاعليين منفصلين غير رسميين، كان الأول مع لويز مو كيشيشيوايو، وزيرة خارجية رواندا، والآخر مع ريمون بشباندا، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

في رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس، (S/2012/657) أعلن رئيس مجلس الأمن في رسالة موجهة جوابية منه على رسالة وجهت إليه من الأمين العام بتاريخ ١٣ آب/أغسطس بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا (S/2012/656) أن مجلس الأمن أحاط علما باقتراح الأمين العام تمديد ولاية المكتب لمدة ١٨ شهرا، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.

## مالي

في ٨ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة للنظر في الحالة في مالي، وذلك في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا". وشارك في الجلسة كل من الأمين العام؛ وسلامنتو حسيني سليمان، عضو مفوضية الشؤون السياسية والسلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتيبي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي؛ وعمر داو الممثل الدائم لمالي. ومباشرة بعد جلسة الإحاطة، عقد أعضاء المجلس بكامل هيئته مشاورات تم خلالها الاستماع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومناقشة مفهوم مشروع استراتيجية للجماعة كان أحيّل في وقت سابق إلى أعضاء مجلس الأمن في ٤ آب/أغسطس.

وفي ١٠ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا عن مالي (SC/10741) رحب بعودة الرئيس المؤقت تراوري، إلى باماكو، وذكر بالآمال التي يعقدها المجتمع الدولي على السلطات الانتقالية بشأن إنهاء الأزمة، ودعا أعضاء المجلس العسكري السابق إلى التوقف عن جميع أشكال التدخل في الشؤون السياسية للبلد. وأشاد البيان أيضا بجهود التخطيط الاستراتيجي الجارية بهدف نشر قوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق الاستقرار في مالي. ودعا البيان إلى زيادة تعاون الجماعة مع السلطات في مالي، وبلدان في المنطقة، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل إعداد الخدمات المفصلة التي ينتظرها مجلس الأمن.

## السودان - جنوب السودان

في ٩ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن حوارا تفاعليا غير رسمي للنظر في تنفيذ السودان وجنوب السودان للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، شارك فيه (عبر الفيديو من جوهانسبرج، جنوب أفريقيا) رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعنى بالتنفيذ؛ والرئيس السابق ثابو مبيكي؛ وهايلى منقريوس، المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان. وأعقبت الاجتماع مشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

أجراها المجلس بكامل هيئته. وقد جد هذا الاستعراض للحالة بعد انقضاء تاريخ ٢ آب/أغسطس، الموعد النهائي الذي حُدّد بموجب القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) لاستيفاء الشروط المبينة في ذلك القرار، وبعد تاريخ اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في ٣ آب/أغسطس. وقدم السيد مبيكي والسيد منقريوس عرضاً للوقائع المتعلقة بحالة المفاوضات والاتفاقات المبرمة في ٣ آب/أغسطس. واتفق أعضاء مجلس الأمن على ضرورة اعتماد بيان رئاسي. وأكد إدموند موليه، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي شارك في المشاورات، من جانبه استقرار الحالة الأمنية وانسحاب القوات المسلحة من أبيي، باستثناء أفراد شرطة النفط في دفرا. غير أنه أشار إلى أن السلطة الإدارية لأبيي وجهاز شرطتها لم يتم إنشاؤها بعد.

وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي ينص على القيام كل ١٥ يوماً بإجراء مشاورات بشأن تنفيذ هذا القرار، اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ٢٣ آب/أغسطس. وأطلع إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أعضاء مجلس الأمن على الحالة وأشار أعضاء مجلس الأمن إلى تأييدهم قرارات الاتحاد الأفريقي، وشددوا على ضرورة قيام الطرفين بتسوية القضايا العالقة بشأن الحدود والوضع النهائي لأبيي وإنشاء منطقة حدودية آمنة ومتروعة السلاح. وشددوا كذلك على الحاجة الملحة إلى أن تنفذ حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال مذكرات التفاهم بشأن تقديم المساعدة الإنسانية العوئية في جنوب كردفان ومناطق النيل الأزرق.

وفي ٣١ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/19) لمتابعة القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). ورحب البيان بالتقدم الذي أحرزه الطرفان، ولا سيما اتفاقهما بشأن النفط والترتيبات المالية ذات الصلة. غير أنه ذكّر بموعد ٢ آب/أغسطس النهائي، وأعرب عن الأسف لعدم توصل الطرفين بعد إلى صيغة نهائية لاتفاقات بشأن عدد من المسائل الحاسمة، ولا سيما المسائل المتعلقة بالحدود، والوضع النهائي لأبيي، وإنشاء منطقة حدودية آمنة ومتروعة السلاح. وأيد مجلس الأمن قيام فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم من رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بعقد جولة تحاور مع الطرفين لتمكينهما من التوصل إلى الاتفاقات اللازمة بشأن جميع المسائل المعلقة. وأعاد مجلس الأمن تأكيد عزمه على أن يتخذ، بموجب المادة ٤١ من الميثاق، وحسب الاقتضاء، أي تدابير مناسبة أخرى. وأخيراً، أكد البيان الحاجة الملحة إلى إيصال المساعدة الإنسانية العوئية إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق، ودعا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، إلى أن تنفذ مذكرات التفاهم المبرمة لهذه الغاية والخطة الثلاثية التي اقترحتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

## السودان - دارفور

في ١٥ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/10744) أدان فيه الهجوم على مركز شرطة عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور في نبالا (جنوب دارفور)، والذي أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام. ودعا حكومة السودان إلى أن تحقق في الحادثة على وجه السرعة وتقديم الجناة إلى العدالة.

## الصومال

في ١٠ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن الصومال يتعلق بعملية الانتقال (SC/10740)، تحسبا لموعد ٢٠ آب/أغسطس النهائي الذي حددته خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية. ورحب أعضاء مجلس الأمن بالتقدم المحرز في تنفيذ الخريطة، ولا سيما اعتماد الدستور الجديد. ودعوا أيضا إلى اختيار أعضاء البرلمان الجديد في أسرع وقت ممكن ليتسنى الالتزام بموعد ٢٠ آب/أغسطس النهائي، وأشاروا إلى إمكانية وقوع أعمال عنف وتخويف. وأخيرا، أكدوا من جديد أهمية أن تقوم السلطات الصومالية بإنشاء مؤسسات شرعية في المناطق التي حررتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الأمن الصومالية.

وفي ٢٨ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن بكامل هيئته مشاورات بشأن الصومال، تلقى فيها أعضاؤه من مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو إحاطة عبر الفيديو، قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ممثلة في شخص أوغستين ماهيغا، المبعوث الخاص للأمين العام في الصومال. وبذلك، تسنى للمجلس الاطلاع على ما وصلت إليه العملية الانتقالية الجارية بعد فوات موعد ٢٠ آب/أغسطس النهائي.

في ٢٩ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/10749) رحب بما استجد في الآونة الأخيرة في الصومال من أحداث تاريخية شملت اعتماد الجمعية الوطنية التأسيسية الدستور المؤقت، وعقد الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد، ودعا البيان مجلس النواب الجديد إلى انتخاب رئيس جمهورية دون تأخير من أجل إتمام العملية الانتقالية.

## أوروبا

### بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ٢١ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وشارك رئيس وزراء صربيا ايفيتشا داسيتش وهاشم تاتشي من كوسوفو

في الاجتماع. وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2012/603)، استعرض فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو ورئيس البعثة التطورات السياسية والأمنية التي استجذت في كوسوفو على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. وقال إن الوضع على الميدان لا يزال متوترا، وإن التوترات العرقية تفسر جزئيا تدني عدد المشردين الذين قرروا العودة إلى مناطقهم الأصلية. وشدد أعضاء المجلس على أهمية استئناف الحوار الثنائي.

## الشرق الأوسط

### بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية

في ٢ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية. وذكر هيري لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أن البعثة لاحظت في المواقع الأربعة التي كانت موجودة فيها، حالة من الصراع المتواصل، واستمرار استخدام أسلحة ثقيلة كالمدفعية والدبابات والمروحيات والطائرات المقاتلة للقوات المسلحة السورية. وقد قيدت مستويات انعدام الأمن المرتفعة تحركات البعثة. وتواصل تدهور الحالة الإنسانية بعد أن بلغ عدد المحتاجين للمساعدة مليوني شخص. ولم يطلق سراح إلا ٦١٠ أشخاص من مجموع المعتقلين الذين تتوافر للبعثة معلومات بشأنهم. وشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة البحث عن حلول دبلوماسية لهذه الأزمة. وأعلن أن الأمانة العامة بصدد مراجعة طرق ووسائل الحفاظ على وجود للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن أسفهم لاستقالة كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية، وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلها. وركزت المناقشة، في جملة أمور، على وجود الأمم المتحدة، وأشار بعض أعضاء المجلس إلى الشروط المنصوص عليها في القرار ٢٠٥٩ (٢٠١٢) لتحديد ولاية البعثة.

وفي ٩ آب/أغسطس، عقد اجتماع مع الدول المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية.

وفي ١٦ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن بكامل هيئته مشاورات بشأن البعثة. وأكد مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام القيود المفروضة على تحركات البعثة الناشئة عن المستويات العالية لانعدام الأمن. فمنذ نشر البعثة، تكثفت أعمال العنف بشكل مطرد، إلى جانب ازدياد استخدام الأسلحة الثقيلة من جانب سلطات الجمهورية العربية السورية. وأكد كذلك أن البعثة كانت أداة مهمة لتسهيل ودعم التقدم نحو حل الصراع. وكان لا بد من إيجاد وسائل لضمان قدرتها على الاستمرار في أداء هذه المهمة في المستقبل. وأعرب

أعضاء المجلس عن أسفهم لمستوى العنف واستمرار استخدام الأسلحة الثقيلة، والتي أدت إلى سحبها.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٢ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية. وذكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أنه لم يحرز أي تقدم نحو التوصل إلى إحلال مفاوضات تتواصل بلا انقطاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وشدد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل للوضع المالي للسلطة الفلسطينية. وأعرب عن قلقه إزاء عمليات الهدم والإخلاء القسري التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. وأدان الهجوم الذي شن في ٥ آب/أغسطس في سيناء وإطلاق صواريخ من غزة على إسرائيل وذكر أن هاتين الحادثتين أكدتا هشاشة الوضع الأمني. وفي الجمهورية العربية السورية، تتدهور الحالة الإنسانية بسرعة، وقد دعا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية سلطات الجمهورية العربية السورية إلى توسيع باب الوصول أمام المساعدة الإنسانية. وفيما يتعلق بلبنان، قال إن الأزمة في الجمهورية العربية السورية زادت من تفاقم التوترات الداخلية، ودعا إلى الحفاظ على الاستقرار. ورحب جميع أعضاء المجلس بتعيين الأخضر الإبراهيمي ممثلاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سورية، وأعربوا عن أملهم في أن يحدد بسرعة الشروط اللازمة لتحقيق الانتقال السياسي بشكل سلمي.

وفي رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس، ذكر رئيس مجلس الأمن في رده على رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهة إليه من المراقب الدائم لفلسطين، أن أعضاء المجلس نظروا في دعوة وجهها إليه الرئيس عباس لزيارة المنطقة، ولم يتوصلوا إلى توافق آراء بشأنها.

### مسائل أخرى تتصل ببند الشرق الأوسط (الحالة في الجمهورية العربية السورية)

في رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس (S/2012/654)، رد رئيس مجلس الأمن على رسالة موجهة إليه من الأمين العام بتاريخ ١٠ آب/أغسطس (S/2012/618)، فذكر أن أعضاء المجلس أحاطوا علماً باعتزامه إنشاء آلية فعالة ومرنة لوجود الأمم المتحدة لدعم عمل الممثل الخاص المشترك في الجمهورية العربية السورية. وأعرب رئيس مجلس الأمن عن تأييد أعضاء مجلس الأمن لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، والممثل الخاص المشترك المعني بسورية.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة رفيعة المستوى بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية، ترأسها لوران فابيوس، وزير خارجية الجمهورية الفرنسية. وذكر يان إلياسون، نائب الأمين العام، أن أكثر من ٢,٥ مليون شخص في حاجة شديدة للمساعدة والحماية داخل البلد. وقال إنه لا بد من التصدي لمسألتين وهما، إيصال المساعدات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وتمويل الجهود الإنسانية. ودعا المجتمع الدولي إلى حشد الجهود لدعم نداءات الأمم المتحدة للحصول على التمويل. وأكد أن الأزمة الحالية لن يتسنى حلها في نهاية المطاف إلا من خلال عملية سياسية ذات مصداقية يدعمها مجتمع دولي موحد، وهو ما من شأنه أن يسمح بوضع حد للعنف وبتيح إمكانية تحقيق انتقال سياسي يقوم به السوريون أنفسهم. وذكر السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أن عدد الذين فروا من الجمهورية العربية السورية منذ ٢٩ آب/أغسطس قد بلغ ٢٢٩ ٠٠٠ شخص. ورحب بالتزام البلدان المجاورة. ودعا وزراء لبنان والعراق والأردن وتركيا للتعليق على تداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية على بلدانهم. وشدد هؤلاء الوزراء على التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها استقبال اللاجئين السوريين في بلدانهم في المستقبل. وناشدوا المجتمع الدولي تقديم دعم لبلدانهم وناشدوا مجلس الأمن أن يعمل بطريقة منسقة لإيجاد حل سريع للأزمة في الجمهورية العربية السورية. ثم أدلى أعضاء مجلس الأمن الذين كان معظمهم ممثلاً على المستوى الوزاري بتعليقاتهم. وأدلى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية أيضاً ببيان.

## لبنان

في ٢١ آب/أغسطس، عقد اجتماع مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

في ٢٣ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل). ولاحظ الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن منطقة عمليات القوة ظلت مستقرة. وشدد على الأثر الإيجابي لترتيبات التنسيق والاتصال التي اتخذت لهذا الغرض. وأشار كذلك إلى أن القوة بصدد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي. غير أنه شدد على هشاشة الحالة نتيجة للتقلبات الإقليمية والاعتداءات على سيادة لبنان. ودعا جميع أعضاء المجلس الأطراف إلى أن تحرز عملاً بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تقدماً بشأن المسائل العالقة وأعربوا عن تأييدهم بتحديد ولاية القوة. وأعرب معظم الأعضاء عن القلق إزاء تداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية على لبنان وأثنوا على سياسة الردع التي تنتهجها السلطات اللبنانية.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٠٦٤ (٢٠١٢) الذي مدد بموجبه ولاية القوة لمدة سنة واحدة. ويعكس القرار أولويات وتوصيات الاستعراض الاستراتيجي ويدعو إلى تفعيلها بهدف التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

## آسيا

### أفغانستان

في ١٧ آب/أغسطس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/10745) يدين الهجمات الإرهابية في أفغانستان التي تسببت في سقوط العديد من القتلى والجرحى معظمهم من المدنيين. وأشار البيان إلى مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في سياق مكافحة الإرهاب. وأثنى على قوات الأمن الوطنية الأفغانية للعمل الفعال الذي تقوم به، وعبرت عن قلقها الشديد إزاء ما تشكله حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة من خطر على السكان المحليين وقوات الأمن الوطنية، والأفراد العسكريين الدوليين وجهود المساعدة الدولية في أفغانستان.

### آسيا الوسطى

في ٧ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاوراته نصف السنوية بشأن عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى. وناقش ميروسلاف ينتشا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومدير المركز، في خطابه أمام المجلس، الحالة في آسيا الوسطى واحتمالات فك الارتباط العسكري في أفغانستان وآثاره على المنطقة. ووصف الممثل الخاص العمل الذي يقوم به المركز فيما يهم جميع بلدان المنطقة من مسائل مشتركة كإدارة المياه وتنفيذ خطة عمل إقليمية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ورحب المشاركون بدور المركز كمثال على آليات الدبلوماسية الوقائية المتاحة للأمم المتحدة واعترفوا بالدور الذي يقوم به هذا المركز. وصدر في ٨ آب/أغسطس بيان صحفي (SC/10739).

### عدم الانتشار

في مذكرة صدرت بوصفها الوثيقة (S/2012/677)، عمم رئيس مجلس الأمن في ٣٠ آب/أغسطس في تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يحمل التاريخ

نفسه، وقد كان هذا التقرير قد وجه إلى رئيس مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٤ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٢).

### الهيئات الفرعية

#### لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

في ٢١ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن بكامل هيئته مشاورات بشأن التقرير الفصلي لرئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وعملاً بالفقرة ١٢ (ز) من ذلك القرار، قدم الرئيس، جواو كابرال ماريما، تقريراً عن أعمال اللجنة خلال الفترة من ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

ولاحظ الرئيس في تقريره، أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة تقريرين عن الانتهاكات المزعومة للتدابير المفروضة بموجب القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، وتلقت كذلك معلومات الحالات التي أبلغ عنها من قبل. وأحاط التقرير علماً أيضاً بتمديد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار المجلس ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٠٥٠ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢.